الإدارة المدنية

إنجازات محدودة وثغرات يجب تلافيها

بقيت مشكلة الرغيف بدون حل جذري

اذا كانت القوى الرجعية تسعى منذ بداية الحرب الى تبديد المناخ الثوري واجهاض كفاح شعبينا ـ اللبناني والفلسطيني ـ البطولي واذا كان تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية للجماهير الشعبية امر يثير التذمر لدى جماهيرنا ويتيح للقوى المعادية وخاصة الطابور الخامس ، ان تستغلها لكي توفر لنفسها ظروفا ملائمة لتمرير مؤامرتها وتنفيذ مخططاتها المعادية ... اذا كان الامر على مثل هذه الشاكلة فاننامطالبون دائما بالوقوف امام سلبيات عملنا بغية كشفها والقضاء عليها ، أو على الاقل التقليل من اثارها المدمرة لكي تعزز صمود جبهتنا الداخلية .

■■ ثغرات ينبغي تلافيها

الادارة المدنية التي انشأتها الحركة الوطنية كانت منذ البداية اداة خجولة لا تمثل السلطة الحقيقية للحركة الوطنية البديلة للسلطةالرجعية المنهارة ، ذلك لانها بقيت اسيرة النهج القائل بأنها ليست بديلة للادارات الرسمية بل «منشطة» لها ! ولم تساهم مساهمة فعالة في تأمين مقومات الصمود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية للجماهير بل على العكس ، انها شجعت القوى الرجعية على التحرك المضاد لانقاذ اداراتها الرسمية من احتمال سيطرة الحركة الوطنية عليها .

■■ الرغيف ... الرغيف

ان المكاتب التي شكلها المجلس السياسي لم تلعب دورها المطلوب منها ففي حين بقي بعض منها مجرد مسميات لا يتعدى حدود الورق الذي رسمت عليه فان بعضها الاخر بقي اسير نشاطه الهامشي الذي ما زال بعيدا عن مستوى العمل المطلوب منه ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، فان مكتب الادارة المدنية الذي يفترض فيه الاهتمام بشؤون الناس الحياتيةمن تموين واسكان وصحة وتعليم ومحروقات ومياه وكهرباء ... الخ، ان هذا المكتب لم يلعب الدور المطلوب منه على كافة اوجهه ولم يكن بمستوى حاجات الجماهير وتمكينها من الصمود في مناطقنا الوطنية اذ ما زال الحصول على الرغيف من الامور الصعبة والشاقة حتى بات المواطن احيانا يدفع حياته ثمنا في سبيل الحصول على الخبز .

ان مشكلة التموين تتطلب حلا عمليا سريعا ، وهذا الحل برأينا يتمثل في ان يقوم مكتب الادارة المدنية بالسيطرة على مينائي صيدا وصور بغية تنظيم عملية استيراد المواد الغذائية والمواد الضرورية الاخرى من دواء ومحروقات وغيرها ، وبيعها بسعر الكلفة للجماهير ، بهدف التخفيف من وطأة اعباء الحياة المعيشية التي باتت على درجة من الصعوبة لا تطاق ،لان بقاء مينائي صيدا وصور تحت سيطرة المرابين والتجار والاحتكاريين وبعض المحسوبين على الصف الوطني امر من شأنه ان يترك جماهيرنا تعاني من الاستغلال ، كما كانت في ظل السلطة الرجعية المنهارة ، ان لم يكن بشكل اسوأ ، ذلك ان الاكتفاء بتوزيع او بيع كميات محدودة من الطحين لا تكفي ولا تفي بحاجات الجماهير بأسعار ادنى من اسعار السوق السوداء ، ليس هو الحل المطلوب ، بل على العكس تماما ، انه يخلق ردود فعل سلبية ربما تفوق الايجابيات التي تتوخاها منه ، فكون هذ االكميات محدودة ولا تفي بالحاجة ، وكونها تتعرض لرغبة انانية تدفع بالعديد من المواطنين القادرين على شرائها ، للحصول عليها بغية تخزينها او المتاجرةبها في وقت يحرم منها البعض الاخر الذي يعاني من شدة حاجته اليها . لهذه الاسباب كلها بقيت مشكلة الرغيف بدون حل جذري ، فهو اما ان يكون مفقودا واما ان يباع بأسعار مرتفعة جدا على البسطات في حال وجوده، وفي كلتا الحالتين نكون قد اسهمنا بتذمر الجماهير وقلقها وعدم اطمئنانها .

والحصول على المواد الاخرى ينطبق عليها ما يتكبده المواطن من مشقة للحصول على الرغيف ، فالدواء مثلا ارتفع سعر معظم انواعه بشكل خيالي ، اذ زادت اسعار بعض الادوية بنسبة ١٠٠٪ والبعض الاخر بنسبة ٥٠٠٪ وبعض ثالث بنسبة ٧٠٠٪ .

■■ شعبة المحروقات : فوضى وارتباك

اما المحروقات ، فحدث عن ندرتها واختفاء بواخر بكاملها واتساع سوقها السوداء ، والصفقات التجارية التي تدر ارباحا هائلة .

اما شعبة المحروقات بالادارة المدنية فلم تزل تعيش حالة من الفوضى والارتباك بالنظر الى عدم تنظيم اعمالها وبرمجة علاقتها مع اصحاب المحطات والتجار ، لانها كانت تدعي نزولكميات كبيرة من هذه المادة الى السوق وتحدد اسعارها ، وحينما يذهب المواطن لشرائها لا يجدها بالمحطات بينما هي منتشرة في السوق السوداء ، وان وجدها فيضطر الى شرائها بأسعار تفوق اضعاف السعر الذي حددته شعبة المحروقات بعد ان يختار المواطن بين دعوة شعبة المحروقات له للتوجه الى المحطات لشراء هذه المادة دون قسائم وبين اصحاب المحطات الذين يطلبون منه قسائم من شعبة المحروقات .

■■ ... والاسكان !

اما بالنسبة الى موضوع الاسكان ، فان الادارة المدنية لحد الان لم تسعى الى حل مشكلةالمهجرين من مناطق الغيتو الانعزالي ومن المناطق الوطنية التي تم السيطرة عليها من قبل الفاشيين ، حلا

مكتب الامن الشعبي اول من باشر اعماله

المحروقات اتساع سوقها السوداء

يوفر لهم المسكن الذي يخفف من وطأة تشردهم ويقيهم برد الشتاء القارس اللهم الا لبعض العائلات . فمعظم الذين هجروا من النبعة وبرج حمود ما زالوا قابعين في مدارس وحسينيات وجوامع قراهم او عند اقربائهم مكدسين على بعضهم في غرف ضيقة حيث وصل عدد سكان الغرفة الواحدة الى ١٠ او ١٢ شخصا ، معرضين للموت بردا وللتشرد من جديد فيما اذا بدأ العام الدراسي للسنة الحالية .

هذا حال المهجرين بينما البيوت الفارغة في بيروت يتم مصادرتها لحساب بعض التنظيمات او لمكاتبهم او لسكن افرادهم او اصحابهم ، ليس لحاجتهم الى مأوى بل لتأمين الترف لبعضهم حتى وصل الامر بالبعض المحسوب على الحركة الوطنية وحركة المقاومة الى مصادرة عدة بيوت لحسابهم الخاص والمتاجرة ببعضها وذلك بتأجيرها والتصرف بأموالها .

■■ لا مدارس

اما بالنسبة الى التعليم فالكل يعلم ان العام الدراسي الماضي قد انقضى دون أية فائدة للطلاب وترك التلامذة خارج المدارس وفي الشوارع والبيوت بعدما فشلت محاولات اللجان الشعبية المرتجلة والمنبثقة عن الاحزاب والتجمعات الوطنية في تأمين التدريس للطلاب ، لان هذه المحاولات لم تكن من صلب التوجه العام للحركة الوطنيةلتعزيز صمود المواطنين ، نتيجة اخذهم بنظرية الوضع الامني عوضا عن العمل لتلافي مخاطره ،لاستكمال العام الدراسي وتأمين الثقافة الوطنية للطلاب ، واذا ما استمر الوضع الامني على حاله فان الوضع الدراسي لطلابنا هذا العام مرشح للاستمرار .

■■ تخبط اعلامي واضح

حتى الاعلام يشكو من الضحالة والفقر ، ان مكتب الاعلام المركزي الذي تتركز مهمته بتوجيه وسائل الاعلام على اختلافها ، تراه ترك ادارة الاعلام الرسمي « الوكالة الوطنية للانباء » لبعض المقربين من الحركة الوطنية والمقاومة ومن بعض الشخصيات الرجعية مما جعل الاذاعة والتلفزيون منبرا للتحدث عن نشاطات واقوال القوى الرجعية لصائب سلا مورشيد كرامي وتعميم وجهة نظرهم وليس منبرا للتحدث عن نشاطات الجماهير وفروع الادارة المدنية ، والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية .

ان ترك اخطر سلاح بيد القوى الرجعية في مناطقنا وهو الاعلام الرسمي ، ساهم في عدم تعبئة الجماهير تعبئة وطنية ، تعبئة تهدف الى حشد الطاقات ضد قوات الغزو السورية وضد القوى الفاشية ومن يقف وراءهم لانه ليس بوسع كل مواطن تناول جريدة او الحصول على المعلومات من عناصر الاحزاب والتنظيمات ولكن بوسع كل مواطن ان يستمع للراديو ويشاهد التلفزيون ربما يوميا .

هذا على صعيد الاذاعة والتلفزيون اما على صعيد وسائل الاعلام الاخرى كالسينما مثلا ، فان الحركة الوطنية لم تفرض رقابتها على هذه الدور حيث بقيت دورا بعيدة كل البعد عن ما يحدث في لبنان ، تعرض الافلام الخلاعية السافرة والافلام السياسية الدعائية لصالح السياسة الامبريالية والصهيونية .

■■ والامن ايضا !!

ان مكتب الامن الشعبي هو اول من باشر اعماله من ضمن مكاتب الادارة المدنية ومهمته الاهتمام بالامن والسلامة العامة وضبط المخالفات وقبول الادعاءات ، ومع عدم التقليل من اهمية العقبات والعراقيل التي توضع في طريقه فانه يسير نحو تنفيذ مهمته ببطء ، فالمواطن في مناطقنا عرضة للخطف او الاغتيال او النهب على يد بعض الطائفيين والحاقدين الذين تقف وراءهم التنظيمات الرجعية وفلول التنظيمات العميلة والمنحلة كالصاعقة وغيرها،هذهالتنظيمات والعناصر التي تسرح وتمرح على مرأى من ابصار الحركة الوطنية وامنها الشعبي ، او بات عرضة للموت البطيىء جوعا او مرضا من جراء معاناتهم من ارتفاع اسعار المواد الضرورية بشكل فاحش لدرجة بات بعضهم لا يستطيع الحصول عليها ، بينما السماسرة والمرابين الكبار الذين يتاجرون بلقمة عيشهم وحياتهم يتمتعون بالحصانة وحرية الحركة في مناطقنا دون عقاب او ملاحقة .

■■ ايجابيات يجب تكريسها وتطويرها ودفعها الى الامام

لقد تناولنا الجوانب السلبية المرئية امام انظارنا وانظار جميع الذين يرغبون في رؤية الواقع المؤلم الذي تعيشه جماهير مناطقنا الوطنية ولكن هل تعني هذه الصورة السلبية القاتمة التي عرضناها ، ان كل عمل الادارة المدنية ومكاتبها ، عمل غير مجدي كله تقصير واهمال ، طبعا لا ، لاننا مثلما نرى السلبيات من الضروري ان نرى الايجابيات والجهود والتعب الذي يبذله الرفاق المسؤولون والعناصر في سبيل التغلب على سلبيات الواقع المرير ، فعلينا ان لا ننسى في خضم هذا العرض القرارات السياسية السليمة التي اتخذتها الحركة الوطنية كاعتبارها منطقة الزيتونة والروشة والحمرا والرملة البيضاء مناطق عسكرية وقرارها بعدم مصادرة البيوت الا عن طريقها وكذلك التوجه نحو عرض سلسلة من الافلام الوطنية ، كذلك فتحها لبعض المدارس في المناطق شبه الامنة وتسيير الدروس فيها ، وملاحقة ومعاقبة بعض المتلاعبين بالاسعار .

اننا نأمل من التركيز على السلبيات في عملنا الوطني حث الهمم والجهود في سبيل التغلب عليها وتقليل حجمها ودورها في تنغيص عيش جماهيرنا الكادحة التي تحملت الكثير وقدمت الاكثر والتي لها علينا حق التفاني في خدمتها .

■■ خطوات يجب اتباعها

ولكي ننتشل جماهيرنا من حالة التذمر واليأس التي تعيشها من جراء استفحال تردي الوضع المعيشي والامني ، ولكي ننتشلها من مغبة السقوط في فخ الاغراءات التموينية و « الانسانية » الاسرائيلية ومن فخ الاغراءات الامنية التي يشيع عملاء النظام السوري توفرها في مناطق احتلال قواته الغازية . لا بد لنا ان نذكر الاسس الكفيلة في تخليص جماهيرنا مما تعانيه وتعزيز صمودها وهذه الاسس هي :

اولا :

بناء الجبهة الوطنية الموحدة التي تعتمد على خط سياسي واضحوعلاقات جبهوية ثورية جبهة تلتقي على مبدأ سياسي يسعى لتحرير لبنان من براثن قوات الغزو السورية والقوا تالفاشية وقوات الاحتلال الاسرائيلية .

وبالاضافة الى الجبهة السياسية الموحدة لا بد ان تقوم الجبهة العسكرية الموحدة لتقضي على حالة التشرذم القائمة حاليا ولضبط تصرفات عناصرها بالاضافة الى تطهير مناطقنا الوطنية من الميليشيات الرجعية .

ثانيا :

بناء السلطة الوطنية في المناطق المحررة عبر السيطرة التامة على كافة الاجهزة والادارات العامة وتنظيم صفوف الجماهير عبر اللجان الشعبية الجماهيرية وهيئاتها الحزبية والنقابية .

ثالثا :

اقامة الجبهة اللبنانية ـ الفلسطينية ، وتنظيم العلاقات فيما بين اطرافها كل حسب ساحة عمله الاساسية بحيث تصبح مسؤولية قيادة العمل على الساحة اللبنانية من شأن الحركة الوطنية اللبنانية في حين تتولى المقاومة مسؤولية الدعم والاسناد لبنانيا فقط . ■■